

تقويض الاختصاص الاستشاري لمكاتب دستورية متخصصة

Delegating constitutional competence
to specialized
offices*

La Compétence consultative conférée
aux bureaux spécialisés en matière
constitutionnelle**

الدكتورة : أمينة حميرة
أستاذة محاضرة " ب " بجامعة الجزائر 1

ملخص :

تقوم فكرة إنشاء مكاتب دستورية متخصصة على مستوى الهيئات والمؤسسات الدستورية السيادية منها والوطنية، على أساس حماية القواعد الدستورية وضمان العمل بها وتجسيدها وتفعيل أحكامها على جميع المستويات، خاصة، الهيئات التي تؤثر بشكل مباشر في رسم السياسة العامة وممارسة الوظائف الأساسية في الدولة وصنع القرار، تماشيا مع مسعى تحقيق معايير الدولة الدستورية، تكون هذه المكاتب متخصصة في تقديم الاستشارة والتوجيه والتفسير للقواعد الدستورية تحت وصاية وإشراف المحكمة الدستورية، لتكون مكاتب مساندة لعمل المحكمة الدستورية في تخفيف العبء عليها وتساهم كذلك في تشكيل فريق متكون من المتخصصين في المجال الدستوري، مما يعزز ثقافة العمل بأحكام الدستور.

الكلمات الدالة : مكاتب دستورية متخصصة، الاختصاص الاستشاري، القواعد الدستورية، المؤسسات الدستورية، المحكمة الدستورية.

Abstract :

The idea is to establish specialized constitutional offices within constitutional sovereign and national institutions, aiming to protect constitutional principles, ensure their application, and activate their provisions at all levels, particularly within bodies that directly influence public policy, perform essential functions, and make decisions within the State. This initiative aligns with the goal of achieving the standards of a constitutional State.

These offices would specialize in providing advice, guidance, and interpretation of constitutional rules under the supervision and oversight of the Constitutional Court. They would serve as supporting entities to the Court, alleviating its workload while contributing to the formation of a team of experts in the constitutional field. This, in turn, would strengthen the culture of adhering to constitutional provisions.

Keywords :

Specialized constitutional offices, consultative competence, constitutional rules, constitutional institutions, constitutional court.

مقدمة :

في ظل تطور الأنظمة القانونية وتعقيد التشريعات، أصبح هناك حاجة متزايدة لتوسيع الدور الاستشاري للمكاتب المتخصصة في المادة الدستورية، بهدف ضمان توافق السياسات والقرارات الحكومية مع المبادئ الدستورية، يشكل هذا التوجه خطوة مهمة نحو تعزيز مقومات الدولة الدستورية وتقوية

الرقابة الدستورية، إذ يمكن لهذه المكاتب أن تلعب دوراً رئيسياً في تقديم استشارات دستورية متخصصة واستباقية للهيئات الحكومية والتشريعية، مما يساهم في الحد من النزاعات الدستورية ويعزز من الشفافية.

ويتيح توسيع الدور الاستشاري لهذه المكاتب فرصة لمراجعة وتفسير النصوص الدستورية المعقدة، وتقديم رؤى قانونية شاملة تساعد صانعي القرار على فهم التأثيرات الدستورية المحتملة لأي قانون أو سياسة قبل تطبيقها، كما تساهم هذه المكاتب في تعزيز ثقافة الامتثال للدستور وتوفير حلول دستورية استباقية، مما يساعد في تجنب المخالفات الدستورية ويوفر حماية إضافية لحقوق المواطنين وحرياتهم.

توسيع الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية يعني منح المحكمة الدستورية صلاحيات أكبر لتقديم آراء استشارية وتفسيرات قانونية حول قضايا قانونية ودستورية، حتى في غياب نزاعات قانونية محددة، هذا الدور يمكن أن يساهم في تعزيز الرقابة الدستورية على القوانين والسياسات قبل تطبيقها، مما يساعد السلطات التنفيذية والتشريعية على اتخاذ قرارات متوافقة مع الدستور وتجنب النزاعات الدستورية المستقبلية.

فيكون بذلك توسيع وتقوية الدور الاستشاري على مستوى المحكمة الدستورية وكذا على مستوى المكاتب الاستشارية، حماية للقواعد الدستورية وضمان سموها، وعلى ضوء ما تقدم ذكره، نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية توسيع الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية وآليات إنشاء مكاتب استشارية على مستوى الهيئات والمؤسسات الحكومية؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا المقال إلى محورين: المحور الأول بعنوان توسيع العمل الاستشاري على مستوى المحكمة الدستورية والمحور الثاني بعنوان إنشاء مكاتب استشارية متخصصة.

المحور الأول: توسيع العمل الاستشاري على مستوى المحكمة الدستورية:

يمكن للمحكمة الدستورية أن تلعب أدواراً متنوعة ورئيسية، تدخل ضمن إطار العمل الاستشاري وتتمثل هذه الصلاحيات الموسعة العمل التفسيري والتوجيهي، ما يساعد على تقليل النزاعات القضائية والتكفل بتقديم استشارات ذات طبيعة دستورية لمؤسسات الدولة المختلفة، وسنتطرق لمختلف هذه المهام بالتفصيل البسيط على التوالي.

1. صلاحيات استشارية توجيهية وتفسيرية للمحكمة الدستورية:

1.1. تقديم آراء استشارية حول القوانين والتشريعات المقترحة:

يمكن إتاحة آلية استشارية للهيئات الحكومية حيث يمكن للمحكمة تقديم المشورة القانونية والدستورية للهيئات التنفيذية والتشريعية فيما يتعلق بأعمالها خاصة في مرحلة الممارسة لهاته الأعمال، كما يمكن استشارة المحكمة الدستورية في أي عمل قانوني قبل إصداره، بحيث يُمكن للمحكمة أن تقدم رأيها الدستوري حول أي قانون أو مشروع قانون

قيد المناقشة قبل اعتماده ويكون هذا الرأي ملزماً بالنسبة للجهة المقدمة لطلب الاستشارة.

المحكمة الدستورية في الجزائر تقدم الدور الاستشاري في الحالات الخاصة المحددة ضمن أحكام المواد 94 و96 و102 و122 من الدستور.¹

2.1. التفسير الدستوري للنصوص القانونية:

من الضروري أن تقوم المحكمة الدستورية أو أي هيئة تتكفل بمهمة رقابة الدستورية مهما كانت طبيعتها أو تسميتها بتقديم تفسيرات للمصطلحات والمفاهيم الدستورية التي قد تكون موضع خلاف أو غموض، مما يساعد في توحيد الفهم القانوني بحيث يمنح هذا الحق لكل المؤسسات العمومية سواء السيادية منها أو الوطنية، فقد نصت المادة 192 من الدستور على اختصاص التفسير لأحكام الدستور للمحكمة الدستورية بعد إخطار من المحكمة الدستورية وقد أخذ الفقه المقارن أحد وجهي التفسير بين التفسير المستقل أو التفسير التبعي.²

3.1. التوجيه في الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان:

باعتبار الهيئة المكلفة بحماية ورقابة الأحكام الدستورية خاصة في مجال حقوق الإنسان المكرسة دستورياً، يمكن لها ممارسة صلاحية التوجيه خاصة حول مدى توافق سياسات أو قرارات معينة مع مبادئ حقوق الإنسان، مما يعزز حماية الحقوق والحريات الأساسية.³

2. الآثار المترتبة عن الدور الاستشاري والتوجيهي والتفسيري:

1.2. تقليل النزاعات القضائية:

بدلاً من مخالفة أحكام دستورية بشكل صريح أو ضمني عن قصد أو دون قصد واللجوء إلى القضاء لاستيفاء هذه الحقوق الدستورية، يمكن من خلال تقديم استشارات وقائية تمنع إصدار قوانين أو قرارات قد تكون غير دستورية من البداية، هذا التوسع في الدور الاستشاري يمكن أن يساهم في دعم قيام الدولة الدستورية وتعزيز الحوكمة الرشيدة، إذ يتيح فرصاً للجهات الحكومية لضمان توافق قراراتها وتشريعاتها مع الدستور قبل تنفيذها.

2.2. ضمان احترام القواعد الدستورية وتجسيدها ميدانياً:

يضمن توسيع الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية على مستوى جميع الهيئات والمؤسسات، لاسيما السيادية منها، احترام القواعد الدستورية وحمايتها وتجسيدها بذلك وتفعيل دورها.

3. التفويض مع الاحتفاظ بالاختصاص:

يمكن للمحكمة الدستورية أو الهيئة المكلفة برقابة الدستورية تفويض الاختصاص الاستشاري إلى مكاتب استشارية، يعني نقل جزء من صلاحيات المحكمة في تقديم الآراء والتفسيرات الدستورية إلى هذه المكاتب، بحيث تكون مرجعاً للمشورة الدستورية للجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة، هذا التفويض قد يساهم في تخفيف العبء على

المحكمة الدستورية، ويسمح بتوفير استشارات دستورية سريعة ومتخصصة داخل المؤسسات ذاتها، ومع ذلك، ينبغي أن يتم هذا التفويض بحذر لضمان ألا تتعارض هذه الاستشارات مع سلطة المحكمة الدستورية واستقلاليتها.

فيما يلي بعض الآليات والضوابط التي قد تساهم في تحقيق هذا التفويض بشكل فعال:

- التحديد الواضح لنطاق الصلاحيات:

إن تفويض الاختصاص الاستشاري من قبل المحكمة الدستورية لمكاتب استشارية متخصصة، يقتضي أن تكون صلاحيات محددة في الإطار الاستشاري فقط، ويمكن كذلك في إطار التوجيه والتفسير، بحيث لا تتداخل مع اختصاص المحكمة الدستورية في إصدار الأحكام النهائية حول دستورية القوانين.

- التنسيق والإشراف القضائي:

يمكن تعيين أعضاء المكاتب الاستشارية من قبل المحكمة الدستورية أو عن طريق جهاز مركزي على مستوى المحكمة الدستورية للتنسيق بين المحكمة الدستورية والمكاتب الاستشارية لضمان توافق الآراء الاستشارية الصادرة عن المكاتب مع المبادئ الدستورية الأساسية التي تعتمدها المحكمة.

- الإشراف الدوري من المحكمة الدستورية:

يمكن للمحكمة الدستورية إجراء مراجعة دورية لعمل هذه المكاتب، لضمان عدم خروجها عن حدود التفويض الممنوح لها، ولتحقق من التزامها بالدستور والمعايير القانونية.

- وضع معايير للجودة القانونية:

اختيار أعضاء المكاتب يكون وفق معيار الكفاءة والخبرة والمهنية والتخصص بحيث يتكون من خبراء معتمدين في القانون الدستوري لضمان جودة وموثوقية الاستشارات، وأن تكون هناك معايير واضحة للتقارير والدراسات المقدمة.

- التقييد في الأمور الحساسة:

يمكن للمحكمة الدستورية أن تضع قيود موضوعية حول بعض القضايا الدستورية الحساسة، بحيث تحتفظ المحكمة الدستورية بحقها في تقديم الاستشارات مباشرة، خاصة إذا كانت تتعلق بحقوق وحريات المواطنين أو تتطلب تفسيراً دستورياً معقداً.

- إمكانية الاعتراض القضائي:

إمكانية اعتراض الآراء الاستشارية والتوجيهية والتفسيرية الصادرة عن المكاتب الاستشارية المتخصصة أمام المحكمة الدستورية، كما ينبغي أن تظل قرارات المكاتب الاستشارية غير ملزمة، بحيث يمكن للجهات

المعنية رفع المسألة إلى المحكمة الدستورية في حال وجود خلاف حول التفسير أو الدستورية.

- التدريب والتطوير:

توفير برامج تدريبية مستمرة للمستشارين القانونيين في هذه المكاتب لتطوير مهاراتهم ومعرفتهم بالقضايا الدستورية المعاصرة، بما يضمن فهمهم المتعمق للمبادئ التي تستند إليها المحكمة.

إن تفويض الاختصاص الاستشاري للمحكمة الدستورية إلى مكاتب استشارية، إذا تم ضمن آليات وضوابط واضحة، يمكن أن يساعد في تسريع عملية تقديم المشورة الدستورية و يتيح للمحكمة التركيز على القضايا الأهم. لكن يجب الحرص على أن يظل الدور النهائي للمحكمة الدستورية في ضمان الامتثال التام للدستور وحمايته من الانتهاكات أو التفسيرات الخاطئة.

المحور الثاني : إنشاء مكاتب استشارية متخصصة:

إن إنشاء مكاتب استشارية متخصصة في المادة الدستورية كمرحلة أولية على مستوى مختلف المؤسسات الحكومية يُعد خطوة استراتيجية تهدف إلى حماية القواعد الدستورية وتجسيدها في السياسات والقرارات الحكومية، يمثل هذا التوجه جزءاً من تعزيز معايير الدولة الدستورية، حيث يمكن لهذه المكاتب أن توفر دعماً دستورياً للهيئات الحكومية لضمان توافق أعمالها مع المبادئ والنصوص الدستورية.

1. أهداف إنشاء المكاتب الاستشارية الدستورية:

1.1. ضمان الامتثال للدستور:

المكاتب الاستشارية تهدف إلى ضمان الامتثال للقواعد الدستورية واحترامها عن طريق تقديم استشارات دستورية متخصصة حتى تكون القرارات والسياسات متوافقة مع الدستور، مما يحول دون إصدار قوانين أو قرارات قد تكون غير دستورية.

2.1. حماية حقوق المواطنين:

تسهم المكاتب الاستشارية المتخصصة في المادة الدستورية في حماية حقوق الأفراد والمواطنين وحياتهم من خلال التأكد من عدم انتهاك القوانين أو السياسات لأي من الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور ويحميها.

3.1. الحد من النزاعات الدستورية:

يمكن للاستشارة الدستورية المتخصصة تحمي مبدأ التسلسل الهرمي للقوانين وتضمن احترام القاعدة الأدنى للقاعدة الأعلى منها، خاصة القواعد الدستورية عبر تقديم استشارات استباقية، فتجنب النزاعات الدستورية التي قد تنشأ عن عدم توافق القوانين والسياسات مع الدستور، مما يحقق استقراراً قانونياً أكبر.

4.1. تعزيز الشفافية والثقة العامة:

يساهم وجود المكاتب الاستشارية في زيادة الشفافية وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، إذ يمكن للمواطنين الاطمئنان إلى أن القوانين والسياسات تحترم المبادئ الدستورية.

5.1. بناء ثقافة الالتزام بالقانون:

تعمل هذه المكاتب على نشر ثقافة الامتثال للدستور داخل المؤسسات الحكومية، مما يعزز من مستوى الاحترافية القانونية ويساهم في بناء مجتمع قانوني سليم.

2. اختصاصات المكاتب الاستشارية الدستورية:

تعتبر اختصاصات المكاتب الاستشارية المتخصصة في المادة الدستورية خطوة مهمة لدعم الحوكمة الرشيدة وضمان توافق القرارات والسياسات مع الدستور، وتكمن أهمية هذه المكاتب الاستشارية في قدرتها على تقديم تحليل دستوري وقانوني للقرارات والقوانين قبل اتخاذها، مما يساهم في تحقيق الشفافية والعدالة وتفادي النزاعات الدستورية المحتملة.

1.2. توفير مشورة دستورية مباشرة:

الاقتصاد في الوقت عند تقديم استشارة دستورية فورية ومباشرة ومتخصصة للهيئات والمؤسسات حول الجوانب الدستورية للقرارات والسياسات التي تنوي اتخاذها.

2.2. مراجعة قانونية استباقية:

المراجعة القانونية الاستباقية تحمي النصوص القانونية من خرق لقواعد دستورية من خلال مراجعة مشاريع القوانين والسياسات قبل تقديمها للجهات التشريعية، لضمان عدم تعارضها مع المبادئ الدستورية.

3.2. تعزيز ثقافة العمل بأحكام الدستور:

تعزيز الاستشارة الدستورية المتخصصة في ثقافة العمل بالأحكام الدستورية وتجسيدها من خلال نشر الوعي بأهمية الامتثال للدستور والالتزام بالمعايير الدستورية بين المسؤولين وأعضاء الهيئات والمؤسسات المختلفة.

4.2. دعم التنسيق مع المحكمة الدستورية:

يتم العمل الاستشاري للمكاتب بتنسيق جهودها مع المحكمة لدستورية، يمكن أن تكون هذه المكاتب حلقة وصل بين المؤسسات والمحكمة الدستورية، بحيث تتسق الاستفسارات الدستورية التي قد تتطلب رأياً استشارياً رسمياً.

5.2. تقليل النزاعات الدستورية المحتملة:

من خلال توفير استشارات دقيقة، يمكن تقليل احتمالية نشوء نزاعات دستورية بعد تنفيذ القوانين أو السياسات، مما يساهم في الاستقرار القانوني.

6.2. بناء فرق استشارية متخصصة:

تعمل الجهود الجامعية على إثراء تخصصات جديدة في المادة الدستورية كفرع ماستر القانون الدستوري المعمق على مستوى كلية الحقوق الذي يهدف إلى تكوين كفاءات وطنية متخصصة في المادة الدستورية،⁴ يجب أن تضم هذه المكاتب خبراء في القانون الدستوري وفهم جيد للمجال التشريعي والسياسي للهيئة أو المؤسسة التي تخدمها، لضمان تقديم استشارات متخصصة وفعالة.

7.2. إعداد تقارير دورية:

في خضم الأعمال التي تقوم بها المكاتب الاستشارية، تقوم بإصدار تقارير حول الأنشطة الدستورية للهيئة أو المؤسسة، مما يساهم في تعزيز الشفافية ويوفر توثيقاً مرجعياً للقرارات المتخذة.

8.2. تقديم الاستشارات في النزاعات الداخلية:

التدخل في حال وجود خلافات دستورية داخل المؤسسة، وتقديم استشارات تهدف إلى حل النزاعات بطرق متوافقة مع الدستور، إن وجود مكاتب استشارية دستورية داخل الهيئات والمؤسسات يُعد خطوة وقائية واستراتيجية لضمان توافق جميع الأعمال مع الدستور، كما يعزز من الثقة في النظام الدستوري ويعكس التزام الدولة بالقوانين والأطر الدستورية.

3. الهيئات التي تتطلب مكاتب دستورية متخصصة:

من الضروري والأكد أن تتواجد مكاتب استشارية دستورية في الهيئات والمؤسسات ذات التأثير المباشر على القوانين والسياسات العامة، والتي يتطلب عملها توافقاً دائماً مع الدستور، ومن هذه الهيئات:

3.1. البرلمان والمجالس المنتخبة:

باعتبار المؤسسة البرلمانية هيئة تشريعية تسن القوانين، يُعد وجود مكتب استشاري دستوري ضرورياً لمراجعة اقتراحات القوانين والتشريعات قبل إقرارها، لضمان دستوريته ومنع التعارض مع النصوص الدستورية.

3.2. الحكومة (السلطة التنفيذية):

باعتبار الحكومة هيئة تنفيذية، من جهة، وتقدم مشاريع القوانين، من جهة ثانية، ما يجعل وجود مثل هذا النوع من المكاتب ضروريا خاصة على مستوى القطاعات الوزارية والمكاتب الحكومية تحتاج إلى استشارات دستورية لضمان توافق سياساتها وقراراتها مع الدستور، يساعد ذلك في تجنب النزاعات المحتملة، وخاصة في الأمور الحساسة كحقوق الإنسان والمالية العامة.

3.3. المحاكم العليا والاستئناف:

بالرغم من أن جهات القضاء العليا والمتمثلة في المحكمة العليا ومجلس الدولة لهم صلاحية قبول أو رفض طلبات الدفع بعدم الدستورية، وعلى

الرغم من أن المحاكم تتولى بالفعل تفسير الدستور، فإن مكاتب استشارية دستورية داخلية يمكن أن تساعد في مراجعة القرارات وتقديم استشارات غير ملزمة للقضاة، خاصة في القضايا ذات التعقيد الدستوري.

4.3. هيئات الرقابة والمؤسسات المستقلة:

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: تحتاج إلى استشارات دستورية لتقييم مدى توافق القوانين والإجراءات مع حقوق الإنسان والحقوق الدستورية.

أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة: لمراجعة مدى دستورية الإجراءات المالية والرقابة على الإنفاق الحكومي بما يضمن الشفافية.

5.3. الهيئات الانتخابية:

نظرا لحساسية المجال الانتخابي وأهميته السياسية والمجتمعية ولضمان دستورية جميع العمليات الانتخابية، مثل تنظيم الانتخابات، وضمان حقوق الناخبين والمرشحين، والحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية.

6.3. البنك المركزي والهيئات المالية:

لضمان أن السياسات المالية والقرارات النقدية تتوافق مع القوانين والدستور، خاصة في قضايا استقلال البنك المركزي وحماية الأموال العامة.

7.3. المجالس الاستشارية الوطنية:

المؤسسات مثل مجالس الأمن القومي أو المجالس الاقتصادية التي تضع استراتيجيات وسياسات على مستوى الدولة قد تحتاج لمكاتب استشارية دستورية لتضمن أن مقترحاتها تتماشى مع الأطر الدستورية.

8.3. هيئات الإعلام والاتصال:

يلعب الإعلام دوراً هاماً في الحياة اليومية للمجتمع والدولة وتعتبر نشاطاته تمارس في إطار حرية الصحافة والإعلام والتعبير، غير أنه، ولضمان دستورية سياساتها بما يتعلق بحرية التعبير، وحماية الخصوصية، وضمان حرية الصحافة، ينبغي أن تتواجد على مستواها مكاتب استشارية متخصصة في المادة الدستورية

4. حدود ممارسة الدور الاستشاري الدستوري:

الدور الاستشاري الدستوري هو تقديم آراء أو مشورات قانونية تتعلق بتفسير وتطبيق المبادئ والنصوص الدستورية من قبل جهة مختصة (مثل المحكمة الدستورية أو المكاتب الاستشارية الدستورية)، بهدف مساعدة الهيئات الحكومية أو التشريعية على اتخاذ قرارات متوافقة مع الدستور لا يكون هذا الدور إلزامياً، بل استشارياً، ويهدف إلى توجيه الجهات نحو التطبيق الأمثل للأحكام الدستورية وتجنب أي انتهاكات دستورية وفق ضوابط وحدود.

1.4. عدم إلزامية الاستشارات:

الآراء الصادرة عن الجهات الاستشارية الدستورية غير ملزمة قانونياً للجهات التي تطلبها، بل تعتبر إرشادية لمساعدتها على اتخاذ قرارات متوافقة مع الدستور.

2.4. عدم التدخل في سلطات القضاء:

الدور الاستشاري لا ينبغي أن يتداخل مع اختصاصات القضاء الدستوري، حيث يبقى للقضاء وحده سلطة الفصل في المنازعات الدستورية النهائية.

3.4. اقتصار الدور على الجانب الدستوري فقط:

يجب أن تقتصر المشورة الاستشارية على التفسيرات الدستورية، دون تجاوز هذا المجال إلى تقييم السياسات العامة أو القرارات التي لا ترتبط بالدستور مباشرةً.

4.4. تجنب القضايا المنظورة أمام القضاء:

لا يمكن للجهة الاستشارية تقديم رأي في قضية منظورة أمام المحكمة الدستورية أو أي محكمة أخرى، حفاظاً على استقلالية القضاء ومنع التأثير على الأحكام.

5.4. عدم التوجيه السياسي:

يجب أن تكون الاستشارات الدستورية خالية من أي توجيهات سياسية أو انحياز، وتستند فقط إلى المبادئ والنصوص الدستورية.

6.5. تقييد الصلاحيات حسب الحاجة:

لا ينبغي ممارسة هذا الدور بشكل يتجاوز احتياجات المؤسسات، إذ يتعين أن تقتصر الاستشارات على الأمور التي تتطلب توضيحاً دستورياً.

5. مزايا وجود المكاتب الاستشارية الدستورية في المؤسسات الحكومية:

1.5. تخفيف العبء عن المحكمة الدستورية:

يمكن لهذه المكاتب تقديم الاستشارات بشكل مستمر للمؤسسات الحكومية، مما يقلل من الضغط على المحكمة الدستورية.

2.5. تحقيق استقرار قانوني:

تساعد الاستشارات الدستورية في وضع سياسات واستراتيجيات متوافقة مع الدستور، مما يعزز من استقرار النظام القانوني ويسهم في استدامته.

3.5. توفير الوقت والتكلفة:

من خلال تقديم استشارات فورية ودقيقة، يمكن للمؤسسات الحكومية اتخاذ قرارات سليمة تجنبها النزاعات والإجراءات القانونية المكلفة.

خاتمة:

إن إنشاء مكاتب استشارية دستورية على مستوى المؤسسات الحكومية يعد أداة فعّالة لتعزيز الالتزام بالدستور ودعم الشفافية القانونية في كافة الأنشطة الحكومية، وتساهم هذه المكاتب في توجيه الهيئات والمؤسسات الحكومية نحو قرارات متوافقة مع الدستور، مما يحافظ على حقوق المواطنين، ويحقق استقرار النظام القانوني، ويعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

كما أنه يمثل وسيلة لضمان التطبيق السليم للدستور وتقديم المساعدة للجهات الحكومية، لكنه يخضع لحدود واضحة تحمي استقلالية القضاء وتضمن عدم تجاوز حدود هذا الدور إلى سلطات أخرى، مما يساهم في الحفاظ على توازن السلطات وتعزيز دولة القانون.

ويعد وجود مكاتب استشارية دستورية ضروري في الهيئات التي تصدر قرارات وسياسات تؤثر على الصالح العام وتمس الحقوق الدستورية، إذ يساعد ذلك في تعزيز الامتثال الدستوري وتجنب النزاعات، ويضمن أن تكون جميع أعمال المؤسسات متماشية مع مبادئ الدستور.



الهوامش :

* عنوان المقال مترجم إلى اللغة الإنجليزية.

** عنوان المقال مترجم إلى اللغة الفرنسية.

- 1- معلق سعيد، العقون رفيق، الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية في الجزائر، جامعة تيمسسيلت، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022، ص. 4018.
- 2- طارق ذباح، تكريس الدور التفسيري للمحكمة الدستورية في دستور 2020: دور جديد بآليات قديمة، مخبر الفانون والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07 العدد 2021، 2، ص 798.
- 3- صديق سهام، دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، مجلة نميروس الاكاديمية، المجلد الرابع، العدد الاول، 2023، ص 63.

- 4- تهميش تم فتح فرع ماستر تخصص القانون الدستوري المعمق من قبل الاستاذة الدكتورة دوايسية كريمة بكلية الحقوق جامعة الجزائر 1.

المصادر والمراجع:

أ- المصادر :

- 1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 المتضمن إصدار نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 76، المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، المعدل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، جريدة رسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002، والمعدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، جريدة رسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر

2008، والمعدل بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 جريدة رسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

2- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

(ب)- المراجع :

1- الأمين شريط، خصائص التطور الدستوري في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة جامعة قسنطينة (الجزائر)، مارس 1991.

2- جلال بنداري، تفعيل دور البرلمان وحاجته إلى بيوت الخبرة، دار النهضة العربية القاهرة (مصر) 2003.

3- معلق سعيد، العقون رفيق، الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية في الجزائر، جامعة تيمسسيلت، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022.

4- طارق ذباح، تكريس الدور التفسيري للمحكمة الدستورية في دستور 2020: دور جديد بآليات قديمة، مخبر القانون والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07 العدد 2021.

5- صديق سهام، دور المحكمة الدستورية في حماية الحقوق والحريات العامة، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، مجلة نيموروس الأكاديمية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2023.